

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تصويت لمقولة المشهور

1. و كذلك السيد الخوئي قد تصدى للإجابة بأن الظاهر من النوم هو طبيعته و جنسه العام و أما ندرة وجود الفرد خارجاً فقد تقرّر ضمن الأصول بأنه لا يوجب انصراف الطبيعي عنه، و لا يمنع عن تحقّق الإطلاق بالنسبة إليه [1] نعم إطلاق المطلق و إرادة خصوص الفرد النادر منه قبيح، و هذا أجني عن الحكم بشمول المطلق له في ضمن شموله للأفراد غير النادرة بعد فرض صدق الطبيعة على الجميع بملاك واحد، فإنّه لا إشكال في عدم قبحه. بل يترقّى إلى القمة و يقول بأن النوم المستوعب غير المتعارف يعدّ من أبرز مصاديق النوم إذ حينما يصدق النوم على النوم الضئيل و الضعيف فبطريق أولى سوف يُطلق على النوم الثقيل الصليب. [2]

2. و الإجابة التالية المحامية للمشهور هو قوله: فليقتض ما فات. حيث فيصدق الفوت أيضاً على النوم العديم للحالة المعتادة، بل إن هذه العبارة تشمل المغمى عليه أيضاً رغم أنه يحظى بالدليل الخاص في وجوب القضاء.

3. و نمد هذا نهج المشهور أيضاً بمقولة المحقق الهمداني حيث يقول: يكفي في صدق الفوت و صحة الإطلاق، تفويت المكلف و تحقق مقتضيه و اختيار المكلف ما يمنعه من توجه الخطاب إليه من نوم و إغماء و....

تسائل في غاية الأهمية

هل يتمّ حمل الإطلاقات الواردة ضمن الروايات على المصاديق المتعارفة أم لا بحيث إن خصلة الإطلاق و الاسترسال تغشى و تحتضن بجوفها قاطبة الأفراد: سيان المتعارفة و غيرها أيضاً.

و امتداداً لهذه النقطة الهامة قد اشتبكت آراء الفقهاء في تحقق الرؤية بالعين المسلحة أم الانحصار بالرؤية المجردة فحسب، فقد اشتهر بينهم بأن المحتّم حمل الإطلاق على الفرد المتعارف بحيث إن قوله صم للرؤية، لا تكتنف الرؤية المُجَهَّزة بالأجهزة المتطورة، إذ الرؤية المجردة هو المعتاد في أوساط الناس قديماً و حديثاً.

و إباءً من هذه المقولة، قد عثرنا على 20 مورداً ضمن كتاب الجواهر يُدلل بأن الإطلاق قد حوي الأفراد غير المتعارفة، بل نعتقد بأن عائدة الإطلاق هو الاحتواء و الاستيعاب على كافة المصاديق حتى غير المتعارفة و إلا لما ظلت عائدة للإطلاق.

تفصيل آخر حول مسألة النوم

و قد انطرح تفصيل آخر تجاه النوم المستوعب، فذكرت ضمن الجواهر و الموسوعة الخوئية فقال السيد: و قد يفصل في المسألة بتفصيل آخر فيقال بالفرق بين النوم الغالب الخارج عن حدود الاختيار (كأن يبلى حياً منوماً) و بين غير الغالب، فيحكم باختصاص وجوب القضاء بالثاني (القادر على اليقظة) و ذلك للتعليل المذكور في بعض روايات المغمى عليه من أنّ ما غلب الله عليه فهو (الله أو العبد) أولى بالعدر (من سائر الأعذار إذ غلبة أمر الله من أقوى الأعذار). فإنّ الاستفادة منه هي الملازمة بين نفي القضاء و بين ترك الأداء المستند إلى غلبة الله، الشامل لكلّ من الإغماء و النوم الغالب بمناط واحد، هذا.

و الظاهر هو عدم وجود نصٍّ معتبر يدلّ على الملازمة المذكورة (فلا ينتفي القضاء عن النوم الغالب العديم للاختيار) فإنّ ما يمكن الاستدلال به لذلك مخدوش فيه سنداً أو دلالة على سبيل منع الخلو وإليك ذلك: صحيحة علي بن مهزيار: «... عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاتته من الصلوات أو لا؟ فقال: لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلاة، وكلّ ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر». [3]

بينما قد حُكي عن مصباح الفقيه تبيّنه للملازمة فقال: إن النوم الاختياريّ والنوم العديم للاختيار سواء خرج عن العادة أم لا (بل كان النوم للاختياريّ معتاداً لحاله فكل من النومين إما متعارف وإما غير متعارف) فلا قضاء في الثاني، فكل ما غلب الله على العبد فهو أولى بالعدر، وإن هذه القاعدة حاكمة على النوم غير الاختياري (الدارج ضمن عنوان الفوت فتخرجه عن وجوب القضاء) إذ إن الله سبحانه نظراً لسبب محدّد قد غلب أمره على العبد فبالتالي يكون الله هو الذي يُعذر العبد، فلا شيء عليه، وهذا التفصيل لم يقله أحد من الفقهاء وإن هذه القاعدة منصرفة إلى الجنون والإغماء والنسيان والنوم غير الاختياريّ (لأنها لا تكون اختيارية) [4]

بينما الذي قد ابتلع حباً منوماً قوياً فهو مستند إلى العبد فعليه القضاء، وبهذا التفسير قد تحدّث الجواهر قائلاً: نعم قد يفرّق بين ما كان من فعله بأن شرب شيئاً مثلاً يقتضي الرقود وعدمه، للشك في صدق اسم النوم عليه أو في إرادته منه. [5]

وبالختام، إنه في هذا التفصيل لم يتمّ اتخاذُ قِديّة المتعارف وغير المتعارف محوراً و معياراً بل ميزان التفصيل هو الاختيار وعدمه وأن موضوع القضاء هو الفوت الاختياريّ (إذ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار).

[1] محاضرات في أصول الفقه ٥: ٣٧٣.

[2] خوئي، سيد ابوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحہ: ٧٣، 1418 ه.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[3] خوئي، سيد ابوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحہ: ٧٣، 1418 ه.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[4] مصباح الفقيه ج 15 ص 400.

[5] الجواهر ج 13 ص 14.